وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة الاعلام

سلسلة محاضرات مقياس الحكم الراشد و اخلاقيات المهنة

طلبة السنة الثالثة اعلام و اتصال ( مقياس مشترك )

مسؤول المقياس : د. فؤاد جدو

# المحاضرة الثانية : الاطار المفاهيمي للحكم الراشد

السنة الجامعية

2021/2020

**1- مفهوم الحكم الراشد :**

قبل التطرق لمرتكزات و معايير الحكم الراشد لابد من الإشارة إلي نقطة أساسية و هي تعريف الحكم الراشد و هو " عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في عملية التنمية "

فهو مصطلح ظهر في اللغة الفرنسية في القرن 13 كمرادف لمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني سنة 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير .

أما مرتكزات الحكم الراشد فهي تعتمد على ثلاثة نقاط أساسية:

أ- الأساس الأول : يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم.

ب-الأساس الثاني : هذه الأزمة تظهر عجز و فشل الأشكال التقليدية في الأداء العمومي.

ت-الأساس الثالث : يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية.

فالحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا في كنف السلم الاجتماعي و الاستقرار السياسي و ترقية حقوق الإنسان وسط قوة القانون.

**2- مرتكزات الحكم الراشد :**

بالنسبة لمعايير الحكم الراشد فهي :

- إقامة دولة الحق و القانون.
- ترسيخ الديمقراطية الحقة
- التعددية السياسية
- الرقابة البرلمانية
- الشفافية في تسيير شؤون الدولة
- المحاسبة التي تقوم من خلال سلطة قضائية قوية
- حرية التعبير و حرية الرأي.

و لهذا نجد أن مسالة الحكم الراشد تعتبر من أهم أسس المرتكزات التي تقوم عليها الأنظمة السياسية الآن خاصة في ظل التغيرات التي تعرفها في إطار موجات التحول الديمقراطي ، وهذا من اجل هدف واضح و محدد ألا وهو تحسين الأداء و فعالية جميع مكونات النظام السياسي.

ومن بين أهم الأزمات التي تعاني منها الأنظمة السياسية نجد مسالة الفساد الإداري و السياسي التي تعتبر من أهم معوقات التنمية في الدول النامية و الجزائر بوجه التحديد و نجد من بين ملامح و صفات المجتمعات المعرضة للفساد نجد :

- ضعف المنافسة السياسية .
- نمو اقتصادي منخفض .
- ضعف المجتمع المدني .
- غياب الآليات و المؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

و لهذا ظهرت إلي جانب مرتكزات الحكم الراشد مفاهيم أخري أدخلت ووجدت من اجل تدعيم الحكم الراشد و تحسين فعالية أداء النظام و مؤسساته.

و قبل التطرق إلي هذه المفاهيم الجديدة نركز على عنصر مهم و هو الاستراتيجيات التي تحدد ملامح الحكم الراشد و التي تقوم على مايلي:

**3- ابعاد الحكم الراشد :**

* البعد المؤسسي حيث يضمن ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة و المجتمع من حيث الشفافية و المساءلة.

* البعد الاقتصادي و تحسين مستوي الأداء و لا يمكن إهمال هذا البعد إذ لابد من تحسين الأداء الاقتصادي من اجل مواجهة مختلف الأزمات .

* علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني كأحد محاور الحكم الراشد .

* يهدف الحكم الراشد إلي تحقيق الاستفادة من السياسات الاجتماعية عبر أسلوب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و هذه مستمدة من طابعها الاختياري المرن و الشامل حيث يسمح و يشجع أي مؤسسة أي كان حجمها و نوع أعمالها بان تنشط و هذا الأسلوب رديف للحكم الراشد.

و لا يمكن أن نستنتج مميزات الحكم الراشد إلا من خلال العناصر التالية فهي توضح كيف يمكن أن نوظف إستراتيجية الحكم الراشد في بناء تصور شامل للتنمية تساهم فيه المجموعات المحلية بشكل أساسي بل أكثر من ذلك تعتبر هي الحلقة الرئيسية في هذه العملية بحكم قربها من المواطن من جهة و من جهة أخري تعتبر الإطار الأمثل لتطبيق هذه الاستراتيجيات وفق هذه المعايير .

*** عناصر الحكم الراشد :**

- الالتزام بالمساءلة بمعني أن تكون الإدارات العمومية مهيأة وقادرة على الإفصاح كل أنشطتها و أفعالها و قراراتها مطابقة للأهداف المحددة و المتفق عليها.
- قابلية الانفعال بمعني أن السلطات العمومية يجب أن يكون لها من الوسائل و المرونة ما يسمح بالإجابة و بسرعة عن تطور المجتمع و خدمة الصالح العام.
- الشفافية وهنا الحديث يقودنا إلي الشفافية الديمقراطية التي تقوم بدورها على مجموعة من العناصر :

1- تحديد مسبق للبيانات و المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

2- تحديد الوتيرة الزمنية لمعالجة أي قضية .

3- وجود آلية أو جهاز للرقابة .

4- المساءلة عند تدني الأداء.

5- وهنا نجد أن الشفافية الديمقراطية كمصطلح و مفهوم جاء ليعزز الحكم الراشد يهدف إلي :

* تأسيس نظام سياسي يقوم بعملية المراقبة القبلية .

* وضع أسس للمراقبة و المحاسبة البعدية.